تبديد اموال النفط في شراء المعدات العسكرية (Getty)

يتتبع تحقيق «العربي الجديد» الاستقصائي كيف جرى إهدار ملايين الدولارات في دولة فقيرة حظيت بفرصة كبيرة عبر مشاريع استخراج النفط فيها، ولم تلتزم حكومتها بنسب إنفاق عائداتها المتفق عليها لتبدد عبر شراء السلاح

نقمة النفط التشادي

تلاعب بالعائدات وإهدار في شراء السلاح

ألجمينا ـ **محمد جدي حسن**

بدا الرئيس التشادي الراحل إدريس ديبي متحسرا على كيفية إنفاق عائدات نفط بلاده، التي اعترف بالتصرف فيها بـ«بطريقة سيئة» وعدم انفاقها كما ينبغي، وفق ما قاله في حوار مع قناة Monde TV5 الفرنكوفونية في 25 يونيو/حزيران 2017.

لكن على الرغم من مرور عدة سنوات عقب ذلك الاعتراف، لم تتغير طريقة التعامل مع تلك العائدات ولا عمليات الإنفاق، التي تخالف اشتراطات البنك الدولي لتمويل مشروع تطوير الطاقة الإنتاجية لحقول النفط وخط أنابيب من دوبا، جنوبي تشاد، وحتى سواحل دولة الكاميرون، بطول 1070 كيلومترا، عبر قرض بقيمة 140 مليون دولار أميركي، على أن تخصص نجامينا 80% من العائدات لقطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية والزراعة والثروة الحيوانية، حسب ما تقول تيريز موكومبيه، العضو السابق في هيئة الرقابة والإشراف على الموارد البترولية CCSRP (تشكلت في عام 1999 من تسعة أعضاء، بينهم 4 من المجتمع المدني، وقاض في المحكمة العليا، ونائب برلماني، وعضو في مجلس الشيوخ ومدير الخزينة والمدير الوطني للمصرف المركزي لدول وسط أفريقيا BEAC). وتضيف القاضية موكومبيه، التي تعمل في محكمة نجامينا الابتدائية، أن تشاد لم تلتزم بالشروط التي وضعها البنك الدولي، ولم يستفد المجتمع من موارد البترول كما يجب، وهو ما يؤكده النائب في البرلمان التشادي، الضرير بيرال مبيكو، لـ«العربي الجديد»، قائلا، «الناس يتساءلون أين ذهبت عائدات النفط ولماذا لم تؤدِ دورها في التنمية».

ووافق البرلمان التشادي على شروط البنك الدولي في الثلاثين من ديسمبر/كانون الأول 1998. وفي 11 يناير/كانون الثاني 1999، صدر القانون رقم 001 بشأن إجراءات إدارة عائدات النفط من حقول كوميه وميانودوم وبولو، والذي تضمن فرض إجراءات صارمة على إدارة عائدات النفط على أن يكون الإشراف عليها من قبل CCSRP، وعمل وديعة مصرفية تبلغ 10% من الدخل المتوقع في حساب مجمد بسيتي بنك يتم تخصيصه للأجيال المقبلة، واستثمار 80% على الأقل في مشروعات تنموية متنوعة، فيما يتم تخصيص 5% لمناطق إنتاج النفط وإنشاء التجمعات السكنية على طول أنبوب النفط، وفق البرلماني مبيكو.

كيف تم إنفاق العائدات ؟

بدأت صادرات تشاد النفطية في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، لكن الدولة تسلمت أول عائداتها النفطية في يوليو/تموز 2004 بعد دفع الديون المستحقة للبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي، بحسب ما ذكرته رئيسة قسم شمال أفريقيا في الوكالة الفرنسية للتنمية دلفين دوربو فالشير في كتابها «حوكمة النفط في تشاد: قانون إدارة العائدات»، الصادر في إبريل/نيسان 2005، والذي أوضح أن الإنتاج بلغ 63 مليون برميل في عام 2004، وبالمثل في عام 2005، علما أن سعر البرميل كان عند حدود 20 دولاراً أميركياً، بحسب المصدر ذاته.

وتراجع إنتاج النفط إلى 46,4 مليون برميل في عام 2018، وزادت كمية الإنتاج في عام 2019 لتصل إلى 51,8 مليون برميل، فيما تراجع الإنتاج في عام 2020 نتيجة لتأثير كوفيد 19 ووصل إلى 27 مليون برميل، بحسب التقرير السنوي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تشاد EITI، الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2020، ويبلغ الإنتاج اليومي للنفط التشادي 140 ألف برميل، يتم تصدير 90% منها، بحسب تقديرات البنك الدولي لعام 2018. فيما تصل الاحتياطات المؤكدة إلى 1,5 مليار برميل، وفق المصدر ذاته.

وبلغ سعر برميل النفط التشادي 49,4 دولارا أميركيا في عام 2017، ووصل إلى 65,1 دولارا في 2018، وتراجع في عام 2019 إلى 61,4 دولارا، ليتراجع أكثر إلى 57,5 دولارا في عام 2020، وفق التقرير القُطري رقم 20/134 الصادر عن صندوق النقد الدولي في إبريل/نيسان 2020. ورغم كل هذه العائدات، يؤكد الدكتور دوباهيدي سامادنغار، أستاذ الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة نجامينا الحكومية، لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة التشادية لم توظف العوائد النفطية في القطاعات الأساسية وفق المتفق عليه مع البنك الدولي.

ما ذكره سامادنغار بدأ مبكرا، إذ يكشف جدول هيئة الرقابة والإشراف على الموارد البترولية (خلال الفترة من يوليو/تموز 2004 حتى يونيو/حزيران 2005) أن معدل التزام الوزارات ذات الأولوية بموارد النفط المخصصة مسبقا على النحو التالي: الثروة الحيوانية 3% والصحة العامة 10% والأعمال الاجتماعية 12%، والمياه والبيئة 39% والزراعة 43%، والأشغال العامة والنقل 86%، وتهيئة الأراضي والتخطيط العمراني 94%، والتربية الوطنية 95%، والتعليم العالي 95%، وفق تأكيد القاضية موكومبيه لـ«العربي الجديد»، وهو ما يؤكده ناصر النائي آدم، نائب عميد كلية العلوم الاقتصادية في جامعة نجامينا لـ«العربي الجديد».

و«كان بإمكان الثروة النفطية التشادية دعم النظام التعليمي المتدهور، إذ إن تلميذاً واحداً من أصل ثلاثة ينجح في بلوغ الصف الأخير من المرحلة الابتدائية»، وفق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام 2012. وسجلت تشاد، بحسب التقرير، نسبة 45% من الرجال و26% من النساء فقط ممن يملكون القدرة على القراءة، وهو ما يؤكد أن القوانين التي تنص على إنفاق إيرادات الموارد الطبيعية على قطاعات ذات أولوية لا يمكنها أن تضمن حصول قطاع التعليم على حصة كافية، ففي الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، تم التخطيط لتخصيص 21% من ميزانية الفترة الممتدة من 2004 وحتى 2007 للتعليم، لكن ما خصص في الواقع 13% فقط».

«صحيح أنه لا يمكن نكران حصول قطاع التعليم على جانب من عائدات النفط، إذ تم بناء مدارس في ربوع البلاد، ومدرستين كبيرتين في كل دائرة من دوائر العاصمة، لكنّ الإنفاق لم يكن مدروسا، إذ لم توفر الحكومة موارد بشرية، كتوظيف عاطلين جدد للعمل في مجال التدريس» بحسب إفادة مدير الموارد البشرية السابق في وزارة التربية الوطنية محمد عبد الرحمن أليفا لـ«العربي الجديد».

والوضع في مجال البنية التحتية ليس بأحسن حال، إذ تم رصف 3 آلاف كيلومتر من الطرق خلال الفترة من عام 2005 وحتى 2020، وهي نصف المسافة التي كان من المقرر رصفها خلال تلك الفترة، حسب ما يقول جون جازفينيان، المدير التنفيذي لمركز الشرق الأوسط في جامعة بنسلفانيا ومؤلف كتاب «التكالب على نفط أفريقيا»، مضيفا لـ«العربي الجديد» أن الطرقات التي تولت رصفها شركة يملكها شقيق ديبي تتصدع بعد مرور عام من الرصف، ليعاد رصفها مجددا في كل عام بأموال تدفعها الحكومة. لكن طاهر عيسى، نائب مدير الشركة التشادية للهيدوركربونات (SHT)، يرد قائلا لـ«العربي الجديد»:» صحيح، كان يمكن القيام بأفضل مما كان. لكن ينبغي ألا نكون متشائمين وننسى الفصول والطرق التي قامت الحكومة التشادية بإنشائها، مع الإشارة إلى بناء جامعات ومستشفيات في ربوع البلاد، وكل ذلك بفضل أموال البترول».

غياب التوزيع العادل للثروة النفطية فجر الصراعات الأهلية

الموارد النفطية لم تحد من الفقر في تشاد

الإنفاق العسكري

ذهبت الأموال المقتطعة من مخصصات قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية لشراء معدات عسكرية، حسب ما يقول البرلماني مبيكو، مضيفا: «تشاد، التي تصدر النفط على مدى عقدين من الزمن، استغلت العائدات في شراء الولاءات والصراعات الداخلية». ويؤكد تقرير «التخلص من لعنة الموارد» الصادر عن معهد المجتمع المفتوح ومركز دراسات السياسية في الجامعة الأوروبية المركزية في إبريل/نيسان 2004، نقلا عن أوليفر موكوم من خدمات الإغاثة الكاثوليوكية وأحد أعضاء هيئة الرقابة والإشراف على الموارد البترولية، استخدام الدولة قسماً من عائدات النفط لشراء أسلحة من دون العودة إلى المجموعة. ويشير التقرير ذاته إلى أن الحكومة التشادية تسعى جاهدة إلى التصرف بإيرادات النفط الوطني بعيدا عن سلطة ورقابة المجموعة.

وقامت الحكومة التشادية، التي كانت تتعرض لضغط من قبل قوة تمرد، بإعادة توجيه الإنفاق العام إلى أهداف عسكرية، وارتفع نسبة الدعم العسكري من إجمالي الدخل المحلي غير النفطي من 2% في العام 2005 إلى أكثر من 14% في العام 2009، وفق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، وزاد الإنفاق على الجيش التشادي البالغ 40,7 مليون يورو (48 مليوناً و237 ألف دولار أميركي) في عام 2004 إلى 465,3 مليون يورو (551 مليوناً و473 ألف دولار) في عام 2010، وفق ناجيتولباي فريدريك، رئيس اللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع من أجل التنمية CCFD terre solidaire (منظمة فرنسية غير حكومية) وعضو CCSRP ، مؤكدا لـ«العربي الجديد» أن الجيش التشادي خاض حروباً ضد جماعات متمردة، وعندما ضعف المتمردون، دخلت البلاد في حرب ضد الإرهاب وواجهت الجهاديين في مالي وقوات بوكو حرام.

وزادت نسبة الإنفاق العسكري في عام 2020 إلى 31% من إجمالي إنفاق دول أفريقيا جنوب الصحراء، البالغ 18,5 مليار دولار أميركي، وفق ما يوثقه الموقع الرسمي لمعهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، في 26 إبريل 2021، لتدخل البلاد في دوامة لم تنته، إذ أدى غياب التوزيع العادل للثروة النفطية إلى تكاثر الحركات المسلحة وتفاقم الصراع في تشاد، حسب ما يقول لـ«العربي الجديد» الدكتور محمد صالح أيوب، أستاذ علم الاجتماع في جامعة نجامينا.